



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

ولاية القانون المدني في تنظيم أحكام عقد العمل (دراسة مقارنة)

**رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة
ود عبد الكريم محمد**

إلى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون الخاص وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

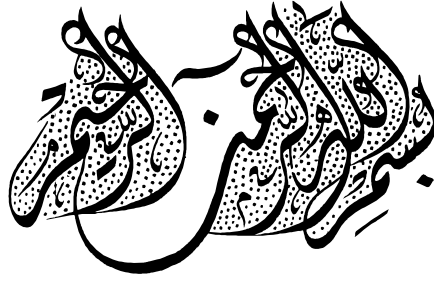
بإشراف

الاستاذ الدكتور

عزيز كاظم جبر الخفاجي

٢٠٢٥ م

١٤٤٦ هـ



□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □^٤
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
ير □ ني ني □ □ □ □ □ □ □

صدق الله العلي العظيم

(سورة النحل: ٩١)

الاهداء

إلى مرشدي الأعظم واستقامة ظهري سر قوتي ونجاحي في كل خطوة خطوتها، إلى من علمني
أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، فخري واعتزازي وملاذي من بعد الله ...

(أبي الغالي)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي واستمراري في تجاوز
الصعاب، فأنت النور الذي أضاء لي دربي، واليد الخفية التي أزالَت الأشواك من

طريقي... (أمي الغالية)

إلى سندي أنت لست مجرد أخ، بل نعمة أهديت لقلبي، وسندٌ أفتخر به دائماً في كل لحظة كنت
فيها بجانبني (أخي الغالي)

إلى صاحب الأفكار العلمية المميّزة ، التي أنارت لي طريق النجاح والتفوق ...

أستاذي المشرف (أ.د. عزيز كاظم جبر الخفاجي)

إلى من شاركوني الضحكات والدموع ، إلى من استند اليهم حين يهيم علي التعب ..

إلى من كان حضورهم في القلب لا في العُلقن إلى من دعموا هذه الرحلة بصمتٍ وصدق، وكانوا
من أسباب إكمالها وإن لم يُذكر اسمهم ..



الباحثة

شكر وعرفان

ثُمَّ أَنَا □ □ □ تَنْتِي □ □ □ يونس: ١٠

فالشكر لله أولاً على رعايته وتوفيقه الذي منّ علي بالقوة والإصرار وأعاني على إتمام هذا الجهد ، فالحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي الا بفضل. وأتقدم بوافر الامتنان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور (عزيز كاظم جبر الحفاجي) ، الذي تفضل بقبول الاشراف على هذه الدراسة ، لك مني خالص شكري ووعرفاني لكل ما بذلته من جهود و توجيهات وإرشادات وتزويدي بالملاحظات الدقيقة خلال مدة الدراسة ، ودعمك المستمر الذي اضاء لي الطريق ، ممتنة لكل ما تعلمته منك من أجل الالتزام بأساسيات واخلاقيات البحث العلمي ، أسأل الله أن يوفقك دائماً ويزيدك علماً وحكمة.

وكل الشكر والعرفان إلى عمادة معهد العلمين المتمثلة بعميدها الأستاذ الدكتور (زيد عدنان العكيلي) ورئيس قسم القانون الخاص ، أساتذتي جميعهم مع حفظ الالقاب العلمية على جهودكم وتوجيهاتكم العلمية خلال السنة التحضيرية.

وجزيل الشكر إلى جميع الموظفين الإداريين والعاملين في هذا الصرح العلمي
فلكم مني كل الاحترام والامتنان ..

المستخلص :

تعد ولاية القانون المدني في تنظيم أحكام عقد العمل من أهم القواعد القانونية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق وواجبات العمال وأرباب العمل. عقد العمل هو اتفاق قانوني ينشأ بين العامل وصاحب العمل، يلتزم بموجبه العامل بأداء عمل معين تحت إشراف صاحب العمل مقابل أجر محدد. ينظم القانون المدني أحكام هذا العقد من حيث نشأته، شروطه، وآثاره، كما يحدد الضمانات القانونية التي، توفر الحماية للطرفين، من خلال تنظيمه لعقد العمل، يسعى القانون المدني إلى حماية حقوق العمال من الاستغلال، وضمان ظروف عمل عادلة وآمنة. وفي الوقت نفسه، يوفر لأصحاب العمل الأدوات القانونية التي تضمن لهم احترام العامل لالتزاماته التعاقدية. كما يحدد القانون شروط إنهاء العقد والحقوق المرتبطة بذلك، مثل التعويضات والفصل التعسفي.

من هنا، يمثل القانون المدني إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، ويعمل على تحقيق العدالة والتوازن بين الأطراف بما يضمن استقرار سوق العمل وحقوق الجميع.

وبموجب القانون المدني الذي ينظم العلاقات القانونية ما بين الأشخاص بشكل عام، ويعكس حاجة الافراد والمجتمع على حد سواء، وفي ظل التطور الحاصل في مجال العلاقات القانونية، ومدى تأثر القانون المدني الفرنسي بالمتغيرات التشريعية المتعلقة بالدول المجاورة له ورغبة منه في توحيد قانونه مع قوانين دول الاتحاد الأوروبي، فقد اتجه الى تعديل بعض الاحكام المتعلقة بالعقود وتنظيمها القانوني مما احدث ثورة في مجال البحوث والدراسات القانونية بالتالي لا بد من بيان ابرز معالم التغيير التشريعي فضلاً عن بيان المبررات والأسباب التي دعت المشرع الفرنسي لتبني هذه التعديلات، والبحث عن أهم أوجه التعديلات التشريعية التي طالت احكام العقود مقارنة مع موقف المشرع العراقي من خلال طرح تساؤلات وبيان الإيجابيات والسلبيات لهذا التعديل، فضلاً عن دراسة مدى نجاح هذه التعديلات التشريعية على مستوى الساحة الفرنسية والعربية، ويمكن من خلاله بناء نظام حماية لإقامة المساواة والتوازن التعاقدية، ودعم إرادة العامل التي يهيمن عليها التبعية لصاحب العمل، لذلك فرض التزاما على صاحب العمل الذي يكون لديه معلومات لا يعرفها العامل بهدف التوضيح والشفافية وتقليل الهيمنة التي يعاني منها العامل ، وضمان استعادة المساواة في العقد.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	الاية
ج	الاقرار
د	الاهداء
هـ	الشكر والعرفان
و	المستخلص
ز - ح	المحتويات
٤-١	المقدمة
٦٣ - ٥	الفصل الاول : ماهية عقد العمل في ضوء القانون المدني وقانون العمل
٢٩ - ٥	المبحث الاول / مفهوم عقد العمل
٥	المطلب الاول - تعريف عقد العمل لغة واصطلاحا
٦	الفرع الاول - عقد العمل لغة واصطلاحا
٩	الفرع الثاني - عقد العمل في التشريعات العربية والاجنبية
١١	المطلب الثاني - خصائص عقد العمل وعناصره
١٢	الفرع الاول - خصائص عقد العمل
١٨	الفرع الثاني - عناصر عقد العمل
٢٢	المطلب الثالث - أنواع عقود العمل واطرافه
٢٣	الفرع الاول - أنواع عقد العمل
٢٨	الفرع الثاني- أطراف عقد العمل
٦٣ - ٣٠	المبحث الثاني / الاساس القانوني للعلاقة بين عقد العمل والقانون المدني
٣٠	المطلب الاول - الاركاز الواجب توافره لضبط العلاقة بين عقد العمل والقانون المدني
٣١	الفرع الاول - الاساس القانوني لعقد العمل واثباته
٤١	الفرع الثاني - المخالفات والجزاءات ضمن اطار قانون العمل
٥٣	المطلب الثاني - المعيار الموجه لتحديد طبيعة العلاقة بين عقد العمل والقانون المدني
٥٣	الفرع الاول - المعيار الارادي والمعيار الموضوعي (المادي) لعقد العمل

٥٩	الفرع الثاني- تطبيق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين في عقد العمل
١٣٦ - ٦٤	الفصل الثاني : تطبيق قواعد القانون المدني على عقد العمل
٨٥ - ٦٤	المبحث الاول / قواعد القانون المدني المتعلقة بعقد العمل
٦٥	المطلب الاول – القواعد العامة لعقد العمل في القانون المدني.
٦٥	الفرع الاول – النظام العام ضمن اطار قواعد قانون العمل
٧٣	الفرع الثاني – العقود المخالفة للقواعد الامرء وتعديلها
٧٧	المطلب الثاني – العلاقة بين القانون المدني وقانون العمل بتنظيم بنود عقد العمل.
٧٧	الفرع الاول – تنظيم عقد العمل في القانون المدني
٨١	الفرع الثاني – صور تعديل مضمون عقد العمل
١١٣ - ٨٦	المبحث الثاني / التعديلات وانهاء عقد العمل
٨٧	المطلب الاول - دور القواعد العامة في التعديل في بنود عقد العمل
٨٧	الفرع الاول – تعديل عقد العمل بالارادة المنفردة بين طرفي العقد
٩٣	الفرع الثاني – سلطة رب العمل في تعديل عقد العمل
٩٨	المطلب الثاني – أثر القواعد العامة في انتهاء عقد العمل وفقا لاحكام القانون المدني.
٩٩	الفرع الاول – انتهاء عقد العمل بالرغبة المنفردة لطرفي العقد او احدهما
١٠٧	الفرع الثاني – الانهاء الباطل والتعسفي لعقد العمل
١٣٦-١١٤	المبحث الثالث / المفاضلة بين قواعد القانون المدني وقانون العمل من حيث الاصلم للعامل
١١٤	المطلب الاول – حقوق العامل وفقا للقانون المدني
١١٥	الفرع الاول – امكانية التخفيف عن المسؤولية المدنية للعامل
١٢٢	الفرع الثاني – المسؤولية التقصيرية للعامل في القانون المدني
١٢٦	المطلب الثاني – حقوق العامل في حالة انتهاء عقد العمل وفق قانون العامل والقانون المدني.
١٢٧	الفرع الاول – الحقوق التعويضية للعامل وفق قانون العمل
١٣١	الفرع الثاني – الحقوق التعويضية للعامل وفق القانون المدني
١٣٧	الخاتمة
١٣٩-١٣٨	النتائج
١٤١ - ١٤٠	المقترحات
١٥٢-١٤٢	المصادر
A-B	مستخلص باللغة الانكليزية

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ مَنْ نَطَقَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مَبِينٍ، مُحَمَّدٍ
وآلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْمُتَجَبِّينَ.
أَمَّا بَعْدُ؛

المقدمة:

إن عقد العمل يعد من أوسع وأهم أنواع العقود التي تنظم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، إذ إنه يعد الأساس الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعات الدولة. ويرتبط عقد العمل بعدد من القوانين والتشريعات، التي تحدد الحقوق والواجبات بين أطرافه؛ العامل وصاحب العمل، وهو ما يعكس أهمية تنظيم هذا العقد بشكل دقيق لضمان التوازن بين طرفيه وحماية حقوقهما.

وفي ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي، تتزايد الحاجة إلى تشريعات قانونية مرنة وفعالة تواكب المتغيرات، وهو ما يثير التساؤل حول مدى قدرة الأنظمة القانونية في تنظيم أحكام عقد العمل بشكل يتماشى مع التحديات المعاصرة. وتعد ولاية القانون المدني إحدى القضايا الأساسية في هذا السياق، حيث يتم تحديد مدى تطبيق أحكامه على عقود العمل، سواء من خلال النصوص الخاصة التي تنظم هذه العقود أم من خلال المبادئ العامة، التي تحكم العلاقة بين الأطراف.

وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مدى دور القانون المدني في تنظيم عقد العمل من خلال دراسة مقارنة بين النظامين القانونيين المحلي والدولي، مع التركيز على الأطر القانونية، التي تحكم هذا المجال، والتحديات التي يواجهها العاملون في ظل هذه التشريعات. كما تهدف إلى تسليط الضوء على أوجه الاختلاف والتقارب بين التشريعات في مختلف الدول، سواء من حيث حماية حقوق العمال أم تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل.

ومن خلال هذه الدراسة، نهدف إلى تقديم رؤية شاملة تسهم في فهم أعمق لإمكانات القانون المدني في تنظيم عقد العمل، مع إبراز الحاجة إلى تطوير التشريعات بما يتلاءم مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحالي .

أهمية الدراسة:

لانتكسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في وقتنا الراهن نظراً لما يشهده سوق العمل من تحولات مستمرة على الصعيدين المحلي والدولي، مما يتطلب إعادة النظر في الإطار التشريعي ، الذي ينظم عقد العمل. وتعد ولاية القانون المدني على تنظيم هذا العقد أحد المفاهيم القانونية الأساسية، التي يمكن أن تسهم في تحسين العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وتحقيق توازن أفضل بين حقوق الطرفين. من خلال تحليل هذه الولاية، تسهم الدراسة في تسليط الضوء على مدى قدرة التشريعات القانونية على مواجهة التحديات الحديثة، وحماية حقوق العمال في ظل الأنظمة القانونية الحالية. و أن هذه الدراسة تسهم في إثراء الأدبيات القانونية المتعلقة بعقود العمل، وتقديم حلول قانونية قد تدعم التوجهات المستقبلية في مجال التشريع العمالي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي يلعبه القانون المدني في تنظيم أحكام عقد العمل، وتحليل مدى تأثير هذا الدور في تحسين حماية حقوق العامل وصاحب العمل على حد سواء. وتهدف الدراسة إلى المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، وتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين القانون المدني وبعض القوانين الخاصة المنظمة لعقود العمل. وتتضمن أهداف الدراسة في تحقيق فهم أعمق لمدى تطبيق القانون المدني على عقود العمل، والتعرف على القضايا التي قد تنشأ نتيجة لتداخل الأنظمة القانونية، وتقديم مقترحات لتطوير التشريعات العمالية بما يتناسب مع احتياجات العصر.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل ولاية القانون المدني في تنظيم أحكام عقد العمل في إطار تشريعات بعض الدول المختارة، مع التركيز على مقارنة النظام القانوني المدني مع الأنظمة القانونية الخاصة بعقود العمل. وتشمل الدراسة القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة بعقود العمل، مع التركيز على قوانين العمل المدنية، على أن تستبعد التشريعات الخاصة

بالأحكام الجنائية أو الإدارية أو السياسات الحكومية المتعلقة بسوق العمل. وأن هذه الدراسة لا تتناول المشكلات العملية في تنفيذ القوانين بل تركز على الإطار القانوني النظري والتشريعي.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تساؤل رئيسي:

- إلى أي مدى يسهم القانون المدني في تنظيم أحكام عقد العمل بشكل يحقق التوازن بين حقوق العامل وصاحب العمل؟
- وكيف يمكن تفسير الاختلافات بين النظم القانونية في تعاملها مع هذا النوع من العقود؟
- إن الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب دراسة مدى توافق القانون المدني مع المعايير الدولية في حماية حقوق العمال، بالإضافة إلى تحديد النقاط ، التي قد تفرغ عقد العمل من قوته القانونية في ظل الأحكام الخاصة التي قد تتداخل معه.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية هذه الدراسة من أنه على الرغم أن القانون المدني يشكل أساساً مهماً في تنظيم العقود عموماً، فإن تطبيقه على عقود العمل قد يتفاوت من نظام قانوني إلى آخر، مما قد يؤدي إلى تضارب أو نقص في بعض الأحكام التي تخص حقوق العامل. وتفترض الدراسة أن ولاية القانون المدني على عقد العمل قد تواجه بعض التحديات القانونية، التي تتطلب تحديث التشريعات بما يتلاءم مع احتياجات العصر ومتطلبات سوق العمل الحديثة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن، إذ يتم مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة التي تنظم عقد العمل، بدءاً من القانون المدني ووصولاً إلى القوانين الخاصة بعقود العمل. وسيتم استخدام المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية وتفسيرها، بهدف الوصول إلى فهم شامل حول مدى قدرة القانون المدني على تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل. و سيتم استخدام

المنهج الوصفي لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المختارة في تنظيم عقد العمل ومنها.

- القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.
- قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥.
- القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨.
- قانون العمل المصري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣.
- القانون المدني الفرنسي المعدل رقم (١٨٠٤) لسنة ٢٠١٦ .
- قانون العمل الفرنسي رقم (١٠٨٨) لسنة ٢٠١٦ .

هيكلية الدراسة:

إستعرضنا رسالتنا في فصلين ، تناول الفصل الاول الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث (القانون المدني) و (عقد العمل)، وإستعرضنا في المبحث الاول مفهوم عقد العمل ، في حين تناول المبحث الثاني الاساس القانوني للعلاقة بين عقد العمل والقانون المدني، أما الفصل الثاني تناول تطبيق قواعد القانون المدني على عقد العمل، وإستعرضنا في المبحث الاول قواعد القانون المدني المتعلقة بعقد العمل، وتناول المبحث الثاني تعديلات عقد العمل وانهاؤه، وركزنا في المبحث الثالث على المفاضلة بين قواعد القانون المدني وقانون العمل من حيث الاصلح للعامل، وختمنا الرسالة بمجموعة من النتائج والمقترحات.